



12

RE



PAIR>

Princeton University Library



32101 062214943

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.*

---

JUN 15 2007



Abū al-Sa'ūd M L M,  
al-'Imādi,  
1490-1574



## رسالة

في الرياء والاستخفاف بالدين والكهبر بالذكر

والتغني والالحق للعلامة المحقق

أبي السعود العمادي صاحب

التفسير الشهير المتوفى

سنة ٩٨٢ رجب الله

ونفع بعلمه

دامين

## ما وجد على ظهر هذه الرسالة

وقد وجد على ظهر النسخة المطبوع عنها من تحرير العالم الفاضل الزكي  
المدرس الشيخ السيد محمد بن يوسف أحد أعيان مدرسي الطبقة العليا بالجامع  
الاعظم جامع الزيتونة ما استفيد منه نسبتها للوئف المذكور ولا تمام  
الفائدة نقلناه بحروفه وهذا نصه

أحمد لله هاته الرسالة المحافلة للمولى أبي السعود العمادي خاطب بها صاحب  
الطريقة المحمدية كما صرح بذلك العلامة الحادمي في شرحه على الكتساب  
المذكور حيث قال في مبحث الغذاء ما نصه \* واعلم ان المولى ابا السعود  
العمادي قال في رسالته التي ارسلها الى المصنف قد طالعت ايها الاخ وسالتك  
زاد الله اهتمامك بأمر الدين واحياء السنن وانكار البدع فتصد احسنت في انكار  
التغني والالحق في الاذكار اه ولا شك ان هذا الكلام هو طالع هاته الرسالة وقال

عند الكلام على الصنف الثالث في ما فات الاذن ما نصه \* وفي اخر رسالته ابي  
السعود الجهر بالذكر جائز ولكن للاخفاء افضل وهو مراد محمد في السير الكبير من  
كرهته رفع الصوت عند قراءة القرآن والذكر على ما بينه في الذخيرة والمحيط  
ولكن قد يعرض عارض فيكون الجهر افضل لدفع الكسل والنوم واخواط وحث الغير  
والمعافاة وغير ذلك والحاصل ان الذكر والقراءة والصدقة سواء في حق الجهر  
والاخفاء وكون الاصل للاخفاء ان لم يعرض عارض ولو ذكرت دليل جواز الذكر  
بالجهر لراد على ما تقدم اه وهذا الكلام بعينه مذكور في اخرهاته الرسالة واذ قد  
صرح العلامة ابو السعود بجواز الجهر بالذكر وان الجهر افضل في بعض الاحوال فلا  
يأس ان نقيده هنا بعض ما تحرر عندي من المباحث المتعلقة بهذه المسئلة لمجرد  
التذكير والمراجعة ودونك ما فتلوه عليك قل العلامة الخادمي في الشرح المذكور  
بعد نقل كلام ابي السعود المتقدم ما نصه \* اقول قد حررت رسالته في حق  
الجهر بالذكر فمن اراد تفصيله فليرجع اليها حاصله اختلافي الجواز ورجحانه  
وعدمهما باختلاف الاشخاص والاحوال والافات والاعراض اه وهو يفيد انه موافق  
لابي السعود في جواز الجهر بالذكر وان الافضلية مختلفة باختلاف الاشخاص  
والاحوال وقد قال بمثل ذلك محقق الحنفية مولانا خير الدين الرملي في فتاواه  
من باب الكراهية والاستحسان وخلاصة كلامه انه جاء في الحديث ما اقتضى  
طلب الجهر بالذكر نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منه رواه البخاري  
ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والذكر في ملا لا يكون الا عن جهر وكذا  
حلق الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما  
يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما  
ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاخفاء افضل حيث خيف  
الرياء او تاذى المصلين او النيام والجهر افضل حيث خلا مما ذكر لانه اكثر عملا  
ولتعدى فائدته الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف

سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط والتوفيق بين ما ورد في السر والمجهر بنحو  
 ما قرر واجب وما صرح به في الخاتمة من ان رفع الصوت بالذكر حرام لتولاه  
 صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته انك لا تدعو اصم ولا غائبا فهو مجبول على  
 الجهر الفاحش المضرا به ويعضد هذا الحمل لاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم  
 انك لا تدعوا لانه يفيد ان المهمي عنه هو الرفع الذي يناسب الغائب والاصم  
 دون اصل الرفع كما لا يخفى وفي شرح سيدي عبد الغني النابلسي على الطريقة  
 المحمدية عند الكلام على الصف الثالث في افات الاذن نقلا عن والده في شرح  
 الدرر ان من كانت نيته صادقة فرفع صوته بقراءة القران والذكر اولي لما فيه  
 من اظهار الدين ووصول بركته الى السامعين في الدور والبيوت ومن خاف  
 على نفسه الرياء فالاولى له اخفاء الذكر لئلا يقع فيه اه وفي حاشية الحموي عن  
 الامام الشعراي اجمع العلماء سلفا وخلفا على استحباب ذكر الجماعة في المساجد  
 وغيرها الا ان يشوش جهرهم على نائم او مصل او قارى او ينقل ابن عابدين في  
 حاشية الدر وفي الطريقة المحمدية مع شرحها للنابلسي في الكلام على النوع  
 السابع عشر ان التغني في القران والذكر والدعاء بمعنى حسن الصوت بلا  
 تحريف ولا تغيير مندوب اليه اي مستحب روى عبد الرزاق عن البراء رضي  
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال زينوا اصواتكم بالقران وروى  
 البخاري ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ما اذن  
 الله لشيء ما اذن لربي ان يتغنى بالقران وفي رواية البخاري عنه مرفوعا ليس  
 منا من لم يتغنى بالقران وليس المراد بالتغني في الحديث المعنى المشهور وهو  
 الترنم والتنغيم مع التحريف والتغيير بل المراد به حسن الصوت بلا تحريف ولا  
 تغيير لما ان الفقهاء صرحوا بان قراءة القران بالاحكام مع التحريف والتغيير منهى  
 عنه وان قصد الاحكام وتحسين الصوت من غير تحريف ولا تغيير مستحب في  
 الصلاة وخارجها قال الامام البرازي قراءة القران بالاحكام اي النعمات المقتضية

للتغيير في كلماته والتبديل فيها معصية والتالي والسماع ائمان بخلاف ما لو قرأ  
 بالالحنان ولم يغير شيئاً من الكلمات فانه مطلوب شرعاً وكذا في مجمع الفتاوى  
 وقال في التترخانية التغني وقصد الالحنان بالقرآن ان لم يغير الكلمة عن موضعها  
 مستحب عندنا في الصلاة وخارجها وان كان يغير الكلمة عن موضعها يوجب فساد  
 الصلاة لان ذلك منهي عنه اه باختصار وقد اطرب المانن والشارح تغمدهما الله  
 برضوانه في هذا الموضوع وابعاً من القول عن ايمتنا الكنفية بما لا يستغنى عن  
 مراجعته وقال العلامة الحادمي في شرحه ان ما ثبت في القرآن يثبت في سائر  
 الاذكار دلالة وقد صرح بالتعميم سيدي عبد الغني في شرحه كما اسلفناه وقال  
 ابو السعود في هاته الرسالة وما ورد في جواز التغني في القرآن وارد في سائر الاذكار  
 دلالة فما جاز فيه ففي غيره اجوز كما ستراه وبالجملة فقد تضمن كلام هؤلاء  
 الفحول انه لا خلاف في جواز الجهر بالذكر عندنا بل يستحب فيه تحسين  
 الصوت من غير تحريف ولا تغيير كقراءة القرآن وان الكلام فيما هو الافضل لا غير  
 وان الافضية تختلف باختلاف الاشخاص والاحوال والاعراض وان قول الخانزية  
 رفع الصوت بالذكر حرام محمول على الجهر الفاحش المضر وان المراء من الكراهة  
 المنقولة عن محمد ان الاخفاء افضل كما صرح به برهان الدين في الذخيرة والمحيط  
 ونقله النابلسي في شرح الدرر من مسائل شتّى عن التتمة وفي شرح المنية الصغير  
 والقراءة في الحمام اذا لم يكن احد مكشوف العورة والدعاء والتسبيح وكان الموضوع  
 طاعراً تجوز جهراً وخفية وهذا نص في جواز الجهر بالذكر من غير كراهة كما لا  
 يخفى ولزيادة التحقيق نشفع ما اوردناه بما يبرهن ان شاء الله على موافقة هذا  
 الفقه للبروى عن صاحب المذهب وعلى تعيين حمل الرفع في كلام الخانزية على  
 الجهر الفاحش المضر وتفسير الكراهة بما تقدم عن الذخيرة والمحيط والتتمة ليستيقن  
 الواقف اصل المسئلة الذي بني عليه كلام اولئك الاعلام ويتمكن بحول الله من فهم ما  
 للفقهاء في هذا المقام فنقول قد تقرر في احكام العيدين انه يستحب التكبير جهراً



في طريق المصلي في عيد الاضحى بالاتفاق بين ائمتنا رحمهم الله لان الجهر في الاضحى  
 ماثور ولا يستحب التكبير في الفطر عند ابي حنيفة لانه ليس بماثور وقال ابو  
 يوسف ومحمد يستحب فيه التكبير كالاضحى وهو الرواية الصحيحة عن الامام كما  
 في النهر وقال في الحلية واختلف في عيد الفطر فعن ابي حنيفة وهو قول صاحبيه  
 واختيار الطحاوي انه يجهر وعنه انه يسر اد واختلف الرواية عن الامام في  
 الجهر لا في اصل التكبير كما نقله العلامة ابن عابدين عن البديع والسراج والمجمع  
 ودرر البحار والملتقى والدرر والاختيار والمواهب والامداد والايضاح والتترخانيته  
 والتنجيس والتبيين والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية الى المبسوط وتحفة الفقهاء  
 وزاد الفقهاء وما في الخلاصة من ايهام ان الخلاف في اصل التكبير لا في صفته  
 كما في النهر غريب مخالف المشهور في عامة كتب المذهب وعلى هذا فالاختلاف  
 ليس الا في استحباب الجهر وعدم استحبابه كما هو موضوع المسئلة روي عن  
 الامام رضي الله عنه انه يستحب الجهر بالتكبير في الفطر وهو الصحيح عنه وبه  
 قال الامامان رضي الله عنهما وروي عنه انه لا يستحب الجهر بل الافضل الاخفاء  
 مع انفاق الجميع على جواز الجهر من غير كراهة ولذا قال في شرحي المنية والخلاف  
 في الافضية اما الكراهة فمنثنية عن الطرفين اد ومثله في الدر المنثقي ومن  
 الادلة لرواية الامامين اعني استحباب الجهر كما في الهداية والتبيين القياس على  
 الاضحى بجامع ان الجهر في الفطر كالجهر في الاضحى كلاهما من شعائر العيد وقوله  
 تعالى وتكبروا لله على ما هداكم بناء على قول ابن عباس انه ورد في الفطر وان  
 المراد باكمال العدة اكمال صوم رمضان ومن الادلة لرواية افضلية الاخفاء كما في  
 التبيين والهداية وشروحيها قوله تعالى واذكر ربك في نفسك الاية وقوله عليه  
 الصلاة والسلام خير الذكر الخفي وان الاصل في الشفاء الاخفاء ولانه اقرب من الادب  
 وابعد من الرياء وانت خبير بان سوق الاية اعني قوله تعالى واذكر ربك في  
 نفسك تضرعا وخيفة دليلا على استحباب الاخفاء في الفطر صريح في ان الامر فيها

محمول عندنا على الذنب لا على الوجوب والا لكان الجهر في الفطر مكروها وليس كذلك كما تقدم نقله عن شرحي المنية كيف وحديث خير الذكر الخفي الذي هو من جملة الأدلة ينادى بأعلى صوته على الاستحباب هذا وحاصل كلامهم في مسئلة الجهر بالتكبير في الفطر امران الاول ان سبب الاختلاف في الفطر انه مما لم يرد في الشرع مع امكان القينس على الاصحى وتحقق النص فيه بناء على تفسير التكبير في قوله تعالى ولتكبروا الله بالتكبير في الفطر ووجود الأدلة الدالة على افضلية الاخفاء في غير مورد الشرع \* الثاني ان الجهر بالذكر في غير محل الاختلاف مما لم يرد في الشرع جائز والافضل للاخفاء وهذا هو بيت القصيد هنا وهو باطلافة يعارض تصريح الفقهاء باستحباب تحسين الصوت بالقراءة وسائر الأذكار كما قدمناه عن التترخانية وغيرها من غير حكاية خلاف فلا بد اذا من النظر في وجه الجمع ولذا قال ابو السعود في هاتئ الرسالة ان افضلية الاخفاء ليست على اطلاقها بل هي مقيدة بما اذا لم يعرض عارض يقتضى افضلية الجهر والدليل على هذا التقييد ان العلة في افضلية الاخفاء في الذكر في غير مورد الشرع كما تقدم عن الهداية والتبيين كون الاخفاء ابعد عن الرياء واقرب للادب واحكم يدور مع علمه وجودا وعدما وحيثما فيفيد التعليل ان الاخفاء افضل حيث قصد الادب او خيف الرياء وانه اذا انتفت العلة المذكورة يكون الجهر افضل نظرا لما يناسبه من الاحوال والاعراض كدفع الكسل والنوم والتعاون وزيادة النشاط وغير ذلك من الاحوال ولقد بين الصبح لذى عينين ان اصل كلامهم في المسئلة كالصريح في ان افضلية تختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فلا غصاضة في تقييد صاحب الخيرية وابي السعود وغيرهما من الفقهاء المتأخرين افضلية الاخفاء ببعض الاحوال والاعراض والتصريح بافضلية الجهر عند انتفاء تلك الاحوال والاعراض جمعا بين كلام حملة المذهب وامنائمه وعملا بالدالة الصحيحة الدال بعضها على طلب الجهر وبعضها على طلب الاخفاء كيف لا وقد قال الرحمتي عادة الفقهاء

الاطلاق اعتمادا على التقييد في محله قال في البحر وقصدهم بذلك ان لا يدي  
 علمهم الا من زادهم عليهم بالركب وليعلم انه لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتنبع  
 عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه و بما قررناه نعين لا محالة تفسير الكراهة المنقولة  
 عن محمد بن الاخفاء افضل كما في الذخيرة والمحيط والتنتمه وان الرفع في كلام  
 قاضيخان محمول على الجهر الفاحش المضر كما قال صاحب الخيرية وان التوفيق  
 الذي ذكره ابو السعود وصاحب الخيرية والخادمي وحكى الاجماع عليه الامام  
 الشعرواني وسلمه الحموي وارتضاه سيد المحققين الشيخ ابن عابدين صحيح موافق  
 للذهب وبعد احاطتك خبرا بالمسئلة واصلها لا اخالك تفتري في ان المراد  
 بكون الجهر بدعة عدم كونه ماثورا ليس الا فلا ينافي ان يكون بدعة حسنة كما  
 صرح به العلامة المقدسي وقال المحقق عبد الكليم في حواشي الدرر ولئن سلم  
 كون الجهر بالذكر بدعة الا انه بدعة حسنة اه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ      وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله اجمعين  
 وبعد فقد طالعت ايها الاخ الصالح رسالتك هذه زاد الله  
 تعالى اهتمامك بامر الدين واحياء السنن وانكار البدع فقد احسنت  
 في انكار التغني والسحن في الاذكار فانها من اسوأ البدع واشنع  
 المنكرات ولكن لي نصيحة فاقبلها من اخ صادق وهي ان طالب  
 الحق والمنتصب للنصيحة والحسبة ينبغي ان يبلغ رتبة الفتوى  
 وهي ان يطلع على ماخذ الاحكام وعللها وتمييز الصحيح والفساد  
 والقوي والضعيف وهذا هو المراد من قول عماد الدين في اصوله  
 واجمعوا على ان المفتي لا بد له ان يكون مجتهدا وقد صرح الفقيه  
 الزاهد ابو الليث وغيره بتحريم الافشاء لمن لم يبلغ تلك المرتبة ولا  
 كلام فيه فانه يعمل ريامر وينهى بالاقوال المختارة عنده ولا  
 يعتمد على مجرد المسطور في الكتب ولكن هذه الرتبة قليلة جدا  
 خصوصا في زماننا وان لم يبلغ تلك المرتبة فاللائق له ان يطلب  
 من بلغ هذه المرتبة ويعتمد على فتواه واما اعتماده على مجرد  
 المسطور فخطر عظيم اذ قد شاع في زماننا بل في هذا الزمان كتب







~~CONFIDENTIAL~~  
BP161

.2  
.A282  
1900z

Princeton University Library



32101 062214943

AP